واعلم ان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة وان
النوعين الاولين لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف الثالث
فانه يقع كثيرا في كلام الشعراء مبالغة وتفننا وان التخفيف
ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان
مستقلتان فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه كانك قلت اكلت
ثلثه بخلاف بقية التوابع فان العامل في المتبوع هو العامل
في التابع وقال بعضهم ان العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية
قوله للمنصوبات جمع منصوب وكذا منصوبة لما تقدم
في المرفوعات خلافا للطيبي والحلبي والقليوبي والشنواني
قوله ستة عشر بالاستقراء والتتبع وبدأ منها بالمفاعيل
لانها الاصل وغيرها محمول عليها او مشبه بها قوله
المفعول به قدمه تبعا للجمهور لانه احوج الى الاعراب
اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم
ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لانه المفعول
حقيقة قوله نحو ضربت زيدا اي نحو زيدا من ضربت
زيدا والمص كثيرا ما يتسمح في مثل هذا اتكالا على ظهور
المراد قوله والثالث المفعول لاجله قدمه على المفعول
فيه لان المفعول لاجله ادخل من المفعول فيه في بيان
المفعولية واقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا
بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق لشموله

له والرابع المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لقربه
من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذ لا
يخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل اليه
بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلافه فانه يصل
اليه العامل بواسطة الواو قوله اسم لا قال شيخنا لما
ذكر هذا من المنصوبات فكان ينبغي ان يذكر خبرها
من المرفوعات وكذا يقال في المنادي المفرد وفي اسم
كان وما الحجازية واخواتهما والفعل المضارع
المتجرد انتهى وقد يجاب بانه تقدم امكان
ادخال خبر لا في اخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية
واخواتهما في اخوات كان على ما فيه واما المنادي
المفرد والفعل المضارع فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما
ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اه
قوله والثاني عشر المنادي ان قيل ان المنادي
مفعول به فلم افرد بالذكر قلت لان له احكاما
ليست لغيره مما هو مفعول به ايضا اه شنن قوله
المضاف وشبهه كان الاولى عدم التقييد بذلك
كما فعل في اسم لا لان كلامه في المنصوبات الشاملة
المنصوب محليا بدليل ما سيأتي في كلامه من تقسيم
المفعول به الى ظاهر والى مضمر اه حلبي قوله ولم يتصل